الفصل الخامس

تاريخ الطب
من فن المداواة إلى علم التشخيص(*)

تمهيد

إن الحملة على الإسلام ومصادره لم تهدأ منذ بزغ نوره، ومحاولات التهوين من دوره في تشييد صرح الحضارة الإنسانية تتخذ أشكالًا مختلفة وأساليب متنوعة منذ ظهور الاستشراق الذي كان في الأغلب - ولا يزال - يشكل الجذور الحقيقية لتغذية عمليات التبشير، ويوفر المناخ الفكري الملائم لفرض السيطرة الاستعمارية على بلاد العالم الإسلامي، والذي كان في الأغلب - ولا يزال - يعمل في المقام الأول بكل ما لديه من أدوات وأساليب من أجل أن يحول بين العقل الأوروبي وبين معرفة حقائق الإسلام.

وإذا كانت التيارات المعادية للإسلام قد دأبت على التشكيك في أمور من صميم العقيدة الإسلامية ذاتها، وسعت جاهدة إلى تشويه الصورة الحقيقية للإسلام بتأويل نصوصه المقدسة، والبحث عما يدعم حجتهم من أحداث شاذة في التاريخ الإسلامي ليس لها صفة العموم، إلا أن عددًا من المنتمين لبعض هذه التيارات لجأ بخبث خلال العقود الأخيرة إلى مهاجمة الإسلام دينا وحضارة، متخذًا من العلم الحديث ومنهجه رداءًا خادعًا لكي تبدو مزاعمه وكأنها نتاج منطقي للمعرفة العلمية، وتعبير حقيقي عن الواقع الإنساني. وزاد من ضراوة هذه الحملة المسعورة في

(*) تأليف: جان شارل سورنيا، ترجمة: د. إبراهيم البجلاتي، سلسلة عالم المعرفة (281، الكويت 2002م)، العنوان الأصلي للكتاب:

Histoire de la medecine by Jean - Charles Sournia، Paris

السنوات الأخيرة ما وفرته تقنيات الاتصال والمعلومات من منافذ لإثارة العديد من الشبهات ضد الإسلام وحضارته، في مقابل الأدبيات العديدة التي ظهرت لتحذر من خطر الإسلام على أي نظام عالمي جديد يستبعد الدين من دائرة التأثير في توجيه شئون الحياة الدنيا، واستدعاء العلم وحده لكي يقوم بهذا التأثير.

إننا ننبه هنا إلى وجود نوع جديد من الاستشراق لا يكتفي بمعرفة الشرق من أجل اختراقه و إحكام السيطرة عليه، ولكنه يهدف أيضًا - باسم العلم ومن خلاله - إلى بث أفكار خاطئة عن الإسلام والمسلمين باختراق الثقافة الإسلامية ذاتها. وعرضنا لمثل هذه القضية - التي نستمليها من لسان الحال في عصر العولمة والمعلومات، و يؤيدها العلماء المستشرقون أنفسهم بلسان المقال، يمثل من جانبنا دعوة إلى فهم أعمق لطبيعة علاقتنا مع حضارة العصر المادية.. وهذا بدوره يمثل جزءًا من الإجابة عن سؤال أعمّ وأخطر هو: كيف نريد لمستقبل أمتنا الإسلامية أن يكون؟!!..

دعاوي مفندة

يعرض هذا الكتاب لسيرة علم الطب منذ ما قبل التاريخ، مرورًا بالعصور الوسطى وعصر النهضة الأوربية الحديثة، ووصولاً إلى عصر انفجار المعرفة والتقنيات. وقد لاحظت منذ البداية تحيز المؤلف لثقافة الغرب المادية، ومحاولة التأصيل لها بالرجوع إلى ما أسماه «التراث اليهودي المسيحي المشترك»، وهو اتجاه سبقه إليه عدد من المؤرخين والمستشرقين غير المنصفين الذين يتعاملون مع التاريخ وفق منهج انتقائي، يختارون من أحداثه وحقائقه ما يخدم ميولهم التعصبية. وظهور هذا الكتاب الذي انبثق من قلب الثقافة الغربية يرتبط هذه الأيام ارتباطًا وثيقًا بالجدال الدائر بين المثقفين حول طبيعة العلاقة بين الحضارات والثقافات، حيث ينقسم المفكرون شرقًا وغربًا بشأن هذه القضية إلى تيارين كبيرين: أحدهما - وهو الأعلى صوتًا والأضعف حجة - يؤسس هذه العلاقة على مبدأ «الصراع الداروني» الذي يحدد البقاء للأقوى، والآخر - وهو الأخفض صوتًا والأقوى حجة و إقناعًا - يؤسسها على مبادئ الحوار والتكامل والتفاعل والتواصل.

وقد تبنى الكتاب دعاوي وافتراءات عدة في حق الإسلام والحضارة الإسلامية، منها «أن المؤمنين في بلاد الإسلام اليوم يؤسسون علمهم الطبي على «الطب النبوي» (ص 84)، وأن

« كتاب القانون في الطب لابن سينا ركام غامض لا نستطيع أن نستخرج منه أي استنتاج ذي فائدة عملية للمرض»، فالمؤلف يؤكد تقديره لابن سينا كفيلسوف، ولكنه يحتفظ بإعجابه للرازي كطبيب (ص 89). وهو بهذه العبارة يحاول أن ينفي صفة التجريبية عن واحد من رواد العلم الإسلامي التجريبيين. ولو كان مؤرخًا منصفًا لعلم أن الأطباء في عصر الحضارة الإسلامية ينقسمون - فيما يرى جورج سارتون - إلى مجموعتين: الأولى مجموعة الممارسين الذين اهتموا في المقام الأول بالمرض والتشخيص والعلاج معتمدين على الملاحظات والمشاهدات، والفلسفة عندهم وسيلة لبلوغ الغاية، ويمثل هذه المجموعة أبو بكر الرازي الطبيب الفيلسوف. أما الفريق الثاني فهو فريق المدرسيين الذين درسوا الطب على أنه جزء من المعرفة لا غنى عنه، وسعيهم إلى استكمال المعرفة هو الذي دفعهم إلى الطب وممارسته بأسلوب منطقي، ولهذا أطلق عليهم «الفلاسفة الأطباء»، ويمثلهم الشيخ الرئيس ابن سينا صاحب كتاب «القانون» الذي جمع خلاصة الفكر اليوناني، واحتوى على غاية ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية في مجال الطب، تجربة ونقلاً وتصحيحًا وابتكارًا. والواضح أن كلا الفريقين من الأطباء يتبع المنهج التجريبي في البحث الطبي، ويعتمد عليه، بصرف النظر عن أنه غاية أو وسيلة، فالتقدم نحو إدراك الحقيقة أو الاقتراب منها لا يتحقق إلا بالتجربة العملية.

وكيف لا يكون ابن سينا طبيبًا تجريبيًا. وهو الذي يؤكد على أهمية اتباع المنهج التجريبي والتريث قبل استخلاص النتائج، فيقول: «علينا ألا نثق بنتائج تحليل البول إلا إذا توافرت الشروط التالية: أن يكون البول أول بول من المريض، أي بول الصباح، على ألا يكون المريض قد شرب ماء بكثرة أو أكل ما يمكنه تلوين بوله كالزعفران. كذلك يجب على المريض ألا يقوم بحركات خاصة أو يتبع نظامًا على غير عاداته.. لأن كل هذا يؤثر كثيرًا في تركيب البول... إذن فالنتائج التي نصل إليها من تحليلنا لبول تعتمد على لونه وكثافته ومدى صفائه أو تعكره وعلى رائحته ورغوته...». وعن الاستدلال على المرض من البراز قال ابن سينا أقوالاً مشابهة لما قيل في الاستدلال بالبول، فهو يرى أن البراز يدل بلونه ومقداره وقوامه ورائحته ووقته.

نعم.. كيف يكون ابن سينا في نظر مؤلف كتاب «تاريخ الطب» مجرد فيلسوف وهو الذي اكتشف داء الفيلاريا والجمرة الخبيثة المسببة للحمى الفارسية، ووصف بدقة تقيح التجويف البلوري، وميز بين الالتهاب الرئوي الحاد والالتهاب السحائي الحاد، وفرق - فيما ذكر المترجم

في الحاشية - بين المغص الكلوي والمغص المعوي، وبين شلل الوجه الناشئ عن سبب مركزي في المخ وما ينشأ عن سبب موضعي. واكتشف ابن سينا طفيلية الانكلستوما ووصفها بالتفصيل أول مرة في الفصل الخامس الخاص بالديدان المعوية من كتابه «القانون في الطب»، وسماها «الدودة المستديرة»، وتحدث عن أعراض المرض الذي تسببه، وأعاد «دوبيني» اكتشافها بإيطاليا عام 1838م، أي بعد اكتشاف ابن سينا لها بتسعمائة سنة تقريبًا، وقد أخذت بهذا التصحيح مؤسسة «روكفلر» الأمريكية التي تعني بجمع كل ما يكتب عن هذا المرض.

أستاذ الطب الفرنسي «چان - شارل سورنيا» في كتابه «تاريخ الطب» لم ير في كتاب «القانون» لابن سينا أي فائدة عملية للمرضى، ولم يعترف به كطبيب مثل الرازي.. بينما شهد مؤرخو العلم وفلاسفته بأن كتاب القانون نموذج رائع في فن التأليف والتشخيص والعلاج، فالكتاب يبدأ بالتشريح، ويثنّي بعلم وظائف الأعضاء، ويتبع ذلك بعلم طبائع الأمراض، أو الباثولوچيا، وأخيرًا ينتهي بعلم العلاج. ولقد عرض ابن سينا نفسه مضمون هذا المنهج في مقدمة كتاب القانون، وشرح الطابع الفلسفي لهذا المنهج ومحاولة تطبيق الاعتبارات الفلسفية كوسيلة لبلوغ الغاية الطبية، بقوله:

«.. رأيت أن أتكلم أولاً في الأمور العامة الكلية في كلا قسمي الطب، أعني القسم النظري والقسم العملي، ثم بعد ذلك أتكلم في كليات أحكام قوى الأدوية المفردة ثم جزئياتها، ثم بعد ذلك في الأمراض الواقعة بعضو عضو: أبتدئ أولا بتشريح ذلك العضو ومنفعته، ثم إذا فرغت من ذلك ابتدأت في أكثر المواضع بالدلالة على كيفية حفظ صحته، ثم دللت بالقول المطلق على كليات أمراضه وأسبابها وطرق الاستدلال عليها وطرق معالجتها بالقول الكلي... فإذا فرغت من هذه الأمور أقبلت على الأمراض الجزئية ودللت أولا في أكثرها أيضًا على الحكم الكلي في حده وأسبابه ودلائله. ثم خلصت إلى الأحكام الجزئية، ثم أعطيت القانون الكلي للمعالجة، ثم نزلت إلى المعالجات الجزئية».

واشتهر كتاب القانون في أوروبا شهرة عظيمة لدرجة أنه قيل عنه أنه كان الإنجيل الطبي لأطول فترة من الزمن، فقد طبعت ترجمته كاملاً إلى اللاتينية ست عشرة مرة في الثلث الأخير

مـن القـرن الخامس عشر الميـلادي، ثم أعيد طبعه عشريـن مرة في القرن السـادس عشر. أما الطبعات التي تقتصر على جزء أو أجزاء منه فهي كثيرة و يصعب حصرها لأنها تتجاوز التصور عـددًا. وطبع «القانون» بالعبرية في نابلي عام 1492م، كـما طبع بالعربية مرتين: الأولى بروما عام 1593م والثانية بالقاهرة عام 1877م.. كان هذا حظ «القانون» لابن سينا، في الوقت الذي لم تنل فيه مؤلفات اليونان الطبية إلا قدرًا ضئيلاً من الحظوة يتمثل في الأقوال والحكم المأثورة عن أبوقراط وجالينوس.

ونواصـل قراءتنـا في كتـاب «تاريـخ الطب» الذي ألّفه چـان - شـارل سـورنيا الأسـتاذ بالأكاديمية الطبية الفرنسية الذي ترأس الجمعيتين الفرنسية والدولية لتاريخ الطب، وله العديد مـن المؤلفات في المجال نفسـه، منها كتاب «الأطباء العرب في القرنـين العاشر والحادي عشر» (1986).. ولعل خبرة المؤلف في مجال تاريخ الطب تدعونا إلى التركيز على بعض ألفاظه وعباراته التي قصدها قصدًا في ثنايا السطور.. فهو يقول: «مع نهاية القرن الحادي عشر (الميلادي) ندر الأطبـاء الكبار المتكلمون باللغة العربية في الشرق..» متجاهلًا بذلك أن اللغة العربية في ذلك الوقت كانت لغة العلم العالمية، وقد أحبها الموالي حتى أنهم فضلوها على لغاتهم الأصلية، وقال أحدهـم، وهو أبو الريحان البيروني، أن الهجو بالعربية أحب إليه من المدح بالفارسـية. ثم لا يلبـث المؤلف أن يقع - كالعادة - في تناقض عجيب عندما يقرر بعد ذلك بقليل أننا نمتلك اليوم سلسـلة مـن البيوجرافيا الطبية، من القرن التاسـع حتى القرن الثالث عـشر: حوالي أربعمائة عام مـن التاريخ، مليئة بالطـب والأطباء.. خلفوا لنـا مؤلفات قيمة.. أغلبهـا باللغة العربية، و يعترف في الوقت نفسـه بأن الجانب الآخر من الأبيض المتوسـط، في المغرب وفي أسـبانيا، قد شهد الازدهار نفسه الذي شهده الجانب الشرقي، حيث تلألأت أسماء ابن زهر وابن رشد وابن جلجل والزهراوي، وغيرهم.

وأشـار المؤلف إلى موسوعة الزهراوي التي تقع في ثلاثين جزءًا وسمّاها «الترصيف»، ولم يصوِّبها المترجم، وصحتها **«التصريف لمن عجز عن التأليف»**، وهو من أشهر المؤلفات الطبية في علم الجراحة، وقد ضمنه الزهراوي نظريات مهمة غير مسـبوقة، وزوّده برسـوم توضيحية لأكثر من مائتي آلة جراحية معظمها من ابتكاره وتطويره. ورغم هذه الحقيقة المعروفة تاريخيا فإن مؤلف كتاب «تاريخ الطب» يحرص على أن يؤكد على أن الأطباء والجراحين المسـلمين لم

يظهـروا ميلا خاصًا نحو كتابـة المراجع أو الملخصات أو الموسـوعات، كما يحرص - بافتعال ملحوظ - على تأكيد ما أسـماه بالدور الذي لعبه الأطباء اليهود في الإنتاج الطبي واسـتمرار ما أسـماه بالعطاء الطبي العربي واليهودي في مراكز ثقافية نشـطة - مثـل فاس ومراكش وتونس والقيروان.

مـن ناحية أخـرى، إذا عدنا لرأي المؤلف بأن «المؤمنين في بلاد الإسـلام اليوم يؤسسـون علمهم الطبي على «الطب النبوي»، فإن هذا الرأي تكرار لما جاء في مؤلفات عدد من المؤرخين، منها دراسة حديثة حول «الاتجاهات الجارية في دراسة العلوم والطب عند المسلمين في العصر الوسيط» (مجلة الثقافة العالمية، العدد 44، الكويت 1989م) أورد فيها «إميلي سفيج - سميث» كلامـا مبتسرًا عن «الطب النبوي» والرسـائل المؤلفة فيه من قبل علـماء الدين، وليس من قبل الأطباء، على أسـاس اعتقادهم بأن المعرفة يمكن الحصول عليها فقط عن طريق الوحي والنبي محمد ﷺ وأعراف الصحابة المقربين، ويزعم «سـميث» في دراسـته أن رسائل الطب النبوي قد شـاعت في مقابل الطب القائم على أسـاس إغريقي على أيدي فريق من الأطباء النطاسـيين أمثال ابن جميع وابن رضوان وغيرهما. والحق أن ما يعرف بالطب النبوي أو الطب الإسلامي قد نشـأ بظهور الإسـلام ونما وتطور نظريًا وعلميًا على أيدي علماء الأمة الإسلامية وأصبحت له فـروع تبحث في أسرار القرآن الكريم وأحكامه وشرائعه وعلاقتها بالصحة والوقاية والبيئة والعلاج والتربية وغيرها من المباحث الطبية المختلفة.

وفي مقال آخر ظهر بمجلة العلم والمجتمع

Impact of Science on Society، UNESCO، No. 159، 245 (1990)

نجد مثالًا واضحًا يجسد محاولات التستر بالعلم لتشويه الإسلام من خلال الثقافة الإسلامية، حيث يكتب «ديـڤيـد كنج» عن «العلم في خدمة الدين، بحيث تبدو آراؤه وكأنها تعبير صادق عن واقع الإسلام والمسلمين، ففي غمرة انشغاله بقضايا التراث العلمي الإسلامي المتعلقة بمسائل تحديد اتجاه القبلة واستطلاع أهلة الشهور القمرية، نجده يتطرق بدون مناسبة إلى مناقشة أمور هي من الثوابت العقدية، ويثير أسـئلة لا تؤهله ثقافته للرد عليها. فهو مثلاً يتسـاءل عن سبب اعتماد المسلمين لخمس صلوات رئيسية، زاعمًا أن هذا التحديد لم يرد بشأنه نص صريح في آيات

القرآن الكريم، أو في أحاديث الرسول محمد ﷺ. ويظهر من خلال مناقشته لهذه المقولة التي أقحمها على موضوع بحثه إقحامًا أنه يخلط بين الصلوات المفروضة وصلوات التطوع، وكان الأجدر بمثل هذا الباحث (المدقق) أن يستخدم منهج البحث العلمي في الرجوع إلى المصادر الموثوقة من الأصول الإسلامية، أو يسأل أهل الذكر والاختصاص، قبل إصدار أحكام قاطعة لا يوجد دليل على صحتها. ولو قرأ أو سأل لعلم أن الصلوات الخمس المفروضة هي ركن من أركان الإسلام الخمسة التي نص القرآن الكريم على وجوب أدائها في العديد من الآيات القرآنية الكريمة، وترك للرسول الكريم بيان تفصيلها قولًا وأداء وتوقيتًا، وعنه ﷺ تنوقلت إلى يومنا هذا. ولو قرأ « ديقيد لنج»، أو سأل أهل الذكر، لعلم أيضًا أن صلاة الضحى عبادة مستحبة، من شاء ثوابها من المسلمين فليؤدها، وإلا فلا تثريب عليه في تركها، وليس صحيحًا ما ذكره « ديقيد لنج» عن الرسول ﷺ من روايات تنسب إليه قوله بأنها بدعة موروثة، وأن هذا كان سببًا واضحًا - فيما يزعم - لحيرة المتأخرين وترددهم في ضم صلاة الضحى إلى الصلوات الخمس الرئيسية. فقد جاء فيما روى الترمذي وحسنه عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: كان ﷺ يصل الضحى حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول لا يصليها».

أما ما لاحظناه على مؤلف كتاب «تاريخ الطب» من تحيز واضح لثقافة الغرب المادية ومحاولة التأصيل لها بما أسماه «التراث اليهودي المسيحي المشترك»، فهو اتجاه يروج له بعض المؤرخين، ونجده واضحًا في سلسلة «تاريخ العلوم العام» التي تقع في أربعة أجزاء ساهم في تأليفها أكثر من مائة باحث بإشراف «رينيه تاتون» (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1988) حيث يكال المدح والثناء على ما يسمى «بالعلم العبري» وتساق التبريرات الواهية لاعتبار إسرائيل ضمن الحضارات الكبرى القديمة في الشرق، وللإشادة بالعصر الذهبي «للعبقرية السامية» في حضارة بابل وآشور.

ويتضح هذا الاتجاه أيضًا عند «چورج سارتون» الذي حاول إخفاء دوافعه النفسية وراء عبارات إنشائية معسولة الألفاظ عندما ذكر في كتابه «تاريخ العلم» (الترجمة العربية، دار المعارف بمصر، 1976م، ص ص 24-23) ما نصه:

«... وحديثنا عن الماضي محدود من عدة وجوه: وأحد هذه الوجود الضرورية أنه يجب علينا أن نقصر أنفسنا على أسلافنا فحسب...

والواقع أن ثقافتنا النابعة من الأصل الإغريقي والعبري هي الثقافة التي تعنينا كثيرًا، إن لم تكن هي كل ما يعنينا، والزعم بأنها بالضرورة أرقى الثقافات فيه خطأ وشرّ.. لأنني إذا كنت أرقى من جيراني، فليس لي أن أقول ذلك، ولكن لهم فقط أن يقولوه، وإذا زعمت لنفسي شيئًا من العلو لا يستطيعون - أو يقبلون- أن يصادقوا عليه، فإن ذلك لا يثمر سوى العداوة بيننا».

حتى عندما اتجه بعض المؤرخين الغربيين إلى التأليف في تاريخ العلم لإزكاء النزعة القومية، نجد بينهم من يكتب عن علم غير غيربي، لا ليؤكد حق حضارة أخرى أسقط دورها من حركة التاريخ الإنساني، ولكن لكي يثبت أسطورة تفوق الجنس الآري، ومقولة أن العلم لا يمكن إلا أن يكون غربيًا، فعندما ألّف «جوزيف نيدهام» وزملاؤه سبعة مجلدات ضخمة (بدأ إصدارها في عام 1954م) عن العلم والحضارة في الصين كان يحاول أن يفسّر السبب الذي حال دون أن يتبع التنمية في الصين نفس المسار الذي اتبعته الثورة العلمية الحديثة في أوروبا، ثم يسعى من خلال ذلك إلى تأكيد فرض ضمني مفاده أن العلم الذي أينع بالفعل في أوروبا النهضة عالميّ، وأن كل ما هو أوربي عالمي.

وعلى غرار «چوزيف نيدهام» في كتابه عن العلم الصيني:

J. Needham، The Chinese Scientific Tradition، 1962

(عن مجلة العلم والمجتمع، الترجمة العربية، اليونسكو، ع73، 1989م) جاء «توبي هاف» حديثًا، في كتابه «فجر العلم الحديث، الإسلام - الصين - الإسلام» (الترجمة العربية، عالم المعرفة، الكويت، مارس وأبريل 1997م)، محاولًا الإجابة على سؤال: لماذا نشأ العلم الحديث في الغرب دون حضارتي الإسلام والصين، مع أنهما كانتا في العصر الوسيط أكثر تقدمًا في العلم؟ ولتفسير ذلك جعل المؤلف من هذا السؤال «إشكالية» تناول من خلالها اختلاف الأنظمة الدينية والفلسفية والتشريعية في الحضارات الثلاث، وساق مبررات خاصة تساعد على بلْورة نسق مميز لبنْية المجتمع الغربي جعله الأصلح - من وجهة نظره - لإتاحة مناخ الحيدة والحرية في ممارسة البحث العلمي.

وهكـذا نجد التحيز واضحًا بدرجات متفاوتة في كتابات المؤرخين الغربيين لأسـباب لم تعـد خافية على أحد، وربما نكون عـلى صواب إذا ما اعتقدنا أن تاريـخ العلم والتقنية يصاغ الآن - في عصر العولمة - في إطار أنسـاق معرفية - اجتماعية وسياسـية وعقدية - متحيزة وغير موضوعيـة يمكن أن تغيّر مسـتقبلًا في أسـاليب العديد مـن المؤرخين، وتحـدد ملامح نوع من الاستشراق الجديد، والعلمانية المحدثة التي تتستر بالعلم لإثارة الشكوك حول الإسلام عقيدة وشريعة وتاريخًا وحضارة.

إن أخطر ما يواجه أعداء الإسلام في عصرنا هو إمكانية البعث الحضاري للأمة الإسلامية، ومن ثم فإنه لم يعد كافيًا بالنسبة لهم أن يبدوا عدم ارتياحهم للربط بين العلم والإسلام في أية صورة من الصور التي ينادي بها الإسلاميون، بل إنه لم يعد كافيًا أن تقتصر دعوتهم على مجرد الفصل بين المقومات المادية لقيام النهضة والطاقات الروحية المغذية لها، وذلك باستبعاد الدين عـن مجال التأثـير، والتعويل على قوة العلم وحده لتحقيق الجنة الموعـودة. ولذا فإنهم يتصدّون بكل قوتهم وإمكاناتهم لكبت أية جهود تهدف إلى ترشيد العقل الإسلامي لينطلق في تفكيره، كما كان، من ثوابت الدين الإسلامي الحنيف: العقدية والعملية، ثم يتحرك في إطار المتغيرات المرتبطة بهذه الثوابت والمناسبة لطبيعة العصر والمستشرفة لطموحات المستقبل، ولعل أكثر ما يزعـج أنصار التيارات المعادية للإسـلام ويؤرقهم هو تصحيح واقع الفكر الإنسـاني المعاصر لـدى عقلاء العالم ومفكريه، إذا ما وصلت إليهم حقائق الإسـلام واسـتفادوا منها في إصلاح شئون حضارتهم المهددة بالانهيار.